

الفروع وتصحيح الفروع

وكذا رواه الدارقطني عن أم سلمة مرفوعا وهو ضعيف ونقل أبو طالب ينتفع بصوفهما إذا غسل قيل فريش الطير قال هذا أبعد وحرمة في المستوعب نطف ذلك من حي لإيلامه وكرهه في النهاية .

وعظمها وقرنها وظفرها وعصبها نجس وعنه طاهر (و ه) قال بعضهم فعلى هذا يجوز بيعه اختاره ابن وهب المالكي فقل لأنه لا حياة فيه (و ه) وقيل وهو أصح لانتفاء سبب التجنيس وهي الرطوبة وعلى نجاسة ذلك لا يباع كما سبق (وم) وجوز مطرف وابن الماجشون المالكيان بيع أنياب الفيل وأجازه ابن وهب وأصبع إذا دبغت بأن يغلي ويسلق وإن صلب قشر بيضة دجاجة ميتة فباطنها طاهر (م) وإلا فوجهان (م 16) ولا يحرم بسلقه في نجاسة نص عليه + + + + + في النظم والوجه الثاني لا يظهر .

قلت وهو الصواب .

تنبيه قوله وحرمة في المستوعب نطف صرف وشعر وريش من حي لإيلامه وكرهه في النهاية انتهى طاهره إطلاق الخلاف والصواب ما قاله في المستوعب إن حصل إيلام قطع به في الرعاية الكبرى . مسألة 16 وإن صلب قشر بيضة دجاجة ميتة فباطنها طاهر وإلا فوجهان انتهى . وأطلقهما في المذهب والمستوعب والمغني والشرح والنظم والرعايتين ومختصر ابن تميم